الرضي في معرض الاستشهاد على بناء افعل من السواد بقول الشاعر يخاطب الشيب ابعد بعدت
بياضا لا بياض له لانت اسود في عيني من الظلم قال البيت مع انه لا ينهض حجة لانه المتنبي
وهو لا يحتج بشعره بقوله يحتمل ان يكون من الظلم ظرفا مستقرا صفة لاسود اي اسود كائن
من جملة الظلم ويتوصل الى بناء الممتنع للتسبب المتقدم من كون الفعل غير الثلاثي او كونه
دالا على لون او عيب بايقاع مصدره اي مصدر الفعل الممتنع البناء منه تمييزا بعد
افعل التفضيل مبنيا مما اي من ذلك اللفظ الذي مبني هو اي اسم التفضيل منه اي من ذلك
اللفظ الذي يصح صوغه منه تقول زيد اشد دحرجة من عمرو واحسن بياضا منه واقبح
عورا منه كذا قال الجماعة ويظهر لي ان هذا ليس بسديد للغرض من التفضيل وذلك لان هذا
يقتضي اشتراك زيد وعمرو في شدة الدحرجة وحسن البياض مثلا وان زيدا زاد عليه
في ذلك والغرض انما هو تفضيله عليه في مطلق الدحرجة والبياض لا في شدة تلك وحسن
هذا فتامله ونحو الوم مما هو للمفعول زائد في المبني واقلس مما بني من غير الثلاثي اي زائد على
الافلاس واحمق مما بني من باب العيوب شاذ فاما شذوذ المبني للمفعول فلا نزاع فيه ومنه اعذر
واشهر واشغل اي ابدي في المعذورية والمشهورية والمشغولية واما شذوذ المبني من
المزيد فسيبويه يفصل فيمنعه في غير افعل كانطلق واقتدر واستخرج ويجيزه في افعل
كاعطى ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدنانير واولاهم للمعروف واكرمهم للضيف واما
شذوذ نحو احمق فقد قال قوم وصرح به الرضي ان افعل التفضيل انما يمتنع من العيوب اذا
كانت ظاهرة واما الباطنية فيبنى منها نحو فلان ابلد من فلان واحمق وارعن واهوج
والد وانكى واغبى واعجم وانوك وشرط ايضا ان يكون اما مضافا فا بمعنى الزيادة اي
زيادة المفضل وهو صاحب افعل التفضيل على المضاف اليه نحو زيد اشرف الناس وانما التزم
فيه احد الامور الثلاثة هذا والامران الاتيان وهما كونه بمن تارة وباللام اخرى لان
الغرض من الاتيان به الزيادة على غيره فقصد الى ذكر المزيد عليه تحصيلا لهذا الغرض اذ لا
يتاتى بدون واحد من هذه الامور الثلاثة الا ترى انك اذا قلت زيد اشرف بدون ذكر

واحد

واحد منها لم يفهم المزيد عليه في الشرف واذا قلته بالاضافة كما تقدم او بمن نحو زيد اشرف من
عمرو وكان حصول الغرض واضحا واذا قلته باللام العهدية نحو زيد الاشرف فلا بد من علم
المخاطب بالمفضل عليه اذ لا معنى للعهد ثم المفضل على شيء معين نحو زيد اشرف من
عمرو ولا معرفة من تلك الحيثية التي ثبت لها الافعلية على ذلك المعين وهو عمرو مثلا
ويكون المفضل منه اي من المضاف اليه ومن تبعيضية والمعنى ان المفضل صاحب افعل المشترك
بعض المفضل عليه المضاف اليه ابدا لتبادر الفهم اليه وهنا سؤال معروف تقريره ان هذا
الشرط مفض الى التناقض فانك اذا قلت زيد افضل الناس ثبت تفضيل زيد على من اضيف
اليه افضل من جملتهم زيد فلزم تفضيل زيد على نفسه وهو محال واجاب عنه ابن الحاجب بمعنى
ما ذكره المؤلف بقوله وليس فيه تفضيل الشيء على نفسه لان كونه منه باعتبار اصل المعنى
وهو الفضل المشترك فيه لا الزيادة التي امتاز بها المفضل والجهتان فلا تناقض لان جهة
الدخول هي ثبوت اصل المعنى وجهة التفضيل هي جهة الزيادة والوجه الذي ذكره مع
المفضل عليهم غير الوجه الذي فضل به عليهم وانما يلزم التناقض ان لو كان ذلك باعتبار
جهة واحدة واعترضه الرضي بان المفضل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل فلا حاجة
في تعليله الى شيء اخر وليس زيد مفضلا على من اضيف اليه وانما فضل على من هو اليه من جملة
ما اضيف اليه او بمعنى الزيادة المطلقة لا بمعنى الزيادة على المضاف اليه وحده ويضاف
للتوضيح فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه بل يجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو
احدهم كقولك نبينا افضل قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك
يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو
فلان اعلم بغداد اي اعلم من سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه ومسكنه والاضافة
محضة في الثاني وهو ما كان المفضل فيه بمعنى الزيادة المطلقة ولا خلاف في ذلك وكذا
في الاول وهو ما كان بمعنى الزيادة على المضاف اليه في القول الاصح وهو مذهب
سيبويه خلافا لابن السراج وابي علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني وابي موسى الجزولي

Copyright @ King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)